

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

محمد إبراهيم ، ياسين العبدلات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز : -

وكيله المحامي

المميز ضده : -

وكيله المحامي

بتاريخ ٢٠١٣/١/٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار

الصادر عن محكمة استئناف عمان في الدعوى رقم ٢٠١٢/٨٤ جنابات شمال عمان

المتضمن رفض طلب المميز بإيقاع الحجز التحفظي على أموال المميز ضده .

طالباً بقبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :-

١. أخطأت محكمة الاستئناف بعدم إيقاع الحجز التحفظي على أموال المميز ضده المنقولة وغير المنقولة الجائز حجزها وفق أحكام القانون ، بالرغم من أن كافة البيانات والدلائل تشير إلى أن المميز ضده قد ألحق الضرر بالمميز .

٢. القرار المميز مخالف للأصول والقانون لأن المميز أولى بالحماية القانونية ذلك أن المميز ضده على وشك تهريب أمواله وأن هنالك حجوزات ورهونات قائمة عليها ، مما يستدعي إيقاع الحجز التحفظي عليها .

٣. القرار المميز مخالف للأصول والقانون لأن إيقاع الحجز التحفظي لن يضر بالميزم ضدّه ، أما عدم إيقاعه سوف يلحق ضرراً كبيراً بالمميز في حال أن قام المميز ضدّه بتهريب أمواله .

٤. القرار المميز مخالف للأصول ، لأن المميز كان على استعداد لتقديم الكفالة التي تحددها المحكمة في حال أن تم الحجز على أموال المميز ضدّه المنقولة وغير المنقولة .

٥. القرار المميز مخالف للقانون من حيث أن محكمة الاستئناف لم تبحث في البيانات التي قدمها المميز مع بيانات النيابة .

بتاريخ ٢٠١٣/١/١٣ قدم وكيل المميز ضدّه لائحة جوابية طلب فيها قبول اللائحة الجوابية شكلاً ورد التمييز شكلاً وموضوعاً .

## القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن المشتكي المدعي بالحق الشخصي قد تقدم بطلب إيقاع الحجز التحفظي على أموال المميز ضدّه نائل فؤاد السوقي الطاق في القضية الجنائية رقم ٢٠١٢/٨٤ .

وبتاريخ ٢٠١٣/١/٢ أصدرت محكمة جنايات شمال عمان قرارها المتضمن رفض طلب إيقاع الحجز التحفظي على أموال المميز ضدّه .

لم يرتضِ المشتكي المدعي بالحق الشخصي بالقرار فطعن فيه استئنافاً ، وبتاريخ ٢٠١٣/١/٧ وفي القضية رقم ٢٠١٣/٩٣٤ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها المتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم يرتضِ المميز بالقرار فطعن فيه تمييزاً .

وقبل البحث في أسباب التمييز :-

وفي ذلك نجد أن القرار المطعون فيه من القرارات الإعدائية التي تصدر أثناء السير في الدعوى ولا يطعن فيها إلا بعد صدور الحكم في الأساس عملاً بالمادة ٢٧١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

وعليه فلا يقبل الطعن بطريق التمييز فيكون التمييز مردود شكلاً لعدم قابليته للطعن بهذا الطريق .

لهذا نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢ ربيع الأول سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٣/١/١٤ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق/ أخ